

تداعيات انفصال جنوب السودان على الاقتصاد السوداني للفترة من 2000-2018م
The repercussions of the secession of South Sudan on the Sudanese economy for the period from 2000-2018

د. أيمن عبد الغني حمزة العوض^{1*} AYMAN EL AWAD

¹ جامعة النيلين، جمهورية السودان، AYMAN.AYM09279@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/12/01

تاريخ الاستلام: 2022/05/23

ملخص: تناولت الورقة تداعيات انفصال جنوب السودان على الاقتصاد السوداني، وتتمثل المشكلة في تأثير الانفصال السوداني بانفصال جنوب السودان في فقدانه لجزء من موارده وأهمها البترول، هدفت الدراسة الى التعرف على الموارد الاقتصادية للسودان قبل وبعد انفصال الجنوب ومعرفة مدى تأثير انفصال الجنوب على الاقتصاد السوداني، وتفترض الدراسة أن انفصال جنوب السودان اثر سلباً على الاقتصاد السوداني، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ويتمثل السياق المكاني في جمهورية السودان والزمني الفتر من 2000م الي 2018م، وتمثلت أهم النتائج في فقدان نسبة 75% من قيمة الصادرات السودانية وأهمها النفط بما يعادل 2.5 مليار دولار، وانخفضت الإيرادات العامة بنسبة 52%، وأهم التوصيات ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي بشقيه في الإنتاج والتصدير مع تنوع في الصادرات السودانية لتجنب مخاطر الاعتماد على قطاع واحد.

كلمات مفتاحية: انفصال، الموارد الاقتصادية، جنوب السودان، الاقتصاد السوداني.

تصنيفات A13, J43, L71: JEL

Abstract:

The paper dealt with the repercussions of the secession of South Sudan on the Sudanese economy, and the problem is that the Sudanese economy was affected by the secession of South Sudan in losing part of its resources, the most important of which is oil. That the secession of South Sudan had a negative impact on the Sudanese economy, the study followed the descriptive analytical approach, and the spatial context in the Republic of Sudan and the temporal period from 2000 to 2018, The most important results were the loss of 75% of the value of Sudanese exports, the most important of which is oil, equivalent to 2.5 billion dollars, and public revenues decreased by 52%.

Keywords: secession, economic resources, southern Sudan, Sudanese economy.

Jel Classification Codes: A13, J43, L71

* المؤلف المرسل

1. مقدمة :

تمثل الموارد الاقتصادية أهمية بالغة لجميع الدول لتمثيلها رصيد الثروة المتوفر بها وعناصر الإنتاج التي تعتمد عليها في إشباع احتياجات سكانها والمنافسة في التصدير، وتتصف الموارد الاقتصادية بالندرة النسبية.

ويمثل الانفصال تكوين كيان جديد مستقل عن المجموعة أو الإقليم الذي انفصل عنه ويمكن أن يجري عبر عملية سلمية أو عنيفة ولكن لا يغير ذلك من طبيعة النتيجة، وهناك عدة دول انفصلت عن بعضها ومنها انفصال النمسا عن ألمانيا النازية وبلجيكا عن هولندا وسنغافورا عن ماليزيا. في 9 يوليو 2011م تم إعلان ميلاد دولة جنوب السودان من بعد استفتاء شارك فيه مواطني دولة الجنوب بانفصال جنوب السودان عن السودان ليتأثر السودان بفقدانه جزء من أراضيه ودول الجوار والموارد.

2.1. مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في فقدان السودان لجزء من موارده جراء انفصال جنوب السودان وأهمها مورد البترول الذي يتركز وبشكل كبير في أراضي جنوب السودان مما يؤثر سلباً على الاقتصاد السوداني، ويمكن صياغة مشكلة البحث في تساؤل رئيسي يتمثل في: هل اثر انفصال الجنوب على الاقتصاد السوداني؟

2.2. أهمية الدراسة: وتنقسم إلى:

- الأهمية العلمية : وتتمثل في إضافة إلي الرصيد المعرفي عن انفصال الجنوب وأثره على الاقتصاد السوداني.
- الأهمية العملية : وتتمثل في معرفة وقياس مدي تأثير انفصال الجنوب على قطاعات الاقتصاد السوداني (الزراعي، الصناعي، الخدمي).
- 3.2. أهداف الدراسة: وتتمثل في :
 - التعرف على الموارد الاقتصادية للسودان قبل وبعد انفصال الجنوب.
 - معرفة مدي تأثير انفصال الجنوب على الاقتصاد السوداني.
 - معرفة الفرص والتحديات للاقتصاد السوداني بعد انفصال الجنوب.
- 4.1. افتراضات الدراسة: وتتمثل في :
 - اثر انفصال الجنوب سلباً على القطاعات الرئيسية للاقتصاد السوداني (الزراعي- الصناعي- الخدمي).

— للدولة دور ايجابي في البحث والاستغلال لموارد بديلة لتعويض الفقدان الذي يجبراً عن فقدان موارد جنوب السودان بعد انفصاله.

5.1. منهجية الدراسة : أتبعته الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي.

6.1. مصادر البيانات : تتمثل في المصادر الثانوية وأهمها (الكتب، الرسائل الجامعية، الدوريات العلمية، المؤتمرات العلمية، الانترنت).

7.1. حدود الدراسة : وتتمثل في :

— الحدود المكانية : جمهورية السودان

— الحدود الزمنية : 2000-2018م

8.1. الدراسات السابقة : وأهمها :

1.8.1. دراسة فتحي محمد عبده العدل، 2005م:

تناولت الدراسة تخصيص الموارد الاقتصادية ودورها في علاج مشكلة الفقر في الاقتصاد الوضعي الإسلامي، وتمثلت مشكلة الدراسة فيعدم تكافؤ الفرص للجميع في الوصول للموارد مما يتطلب عليه التعرف على نمط تخصيص الموارد الاقتصادية، وتمثلت أهمية الدراسة في الربط بين تخصيص الموارد الاقتصادية ودوره في معالجة مشكلة الفقر، وهدفت الدراسة إلى توضيح واكتشاف العلاقة بين نمط تخصيص الموارد والفقر في النظام الاقتصادي، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن نمط تخصيص الموارد في الإسلام يوفر الشروط الضرورية لمعالجة مشكلة الفقر، وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق التخصيص الأمثل للموارد وعدالة التوزيع للدخل والثروة لمعالجة مشكلة الفقر. يتضح للباحث أن هذه الدراسة تناولت الدراسة تخصيص الموارد الاقتصادية ودورها في علاج مشكلة الفقر في الاقتصاد الوضعي الإسلامي (العدل، 2005)، ويختلف عنها هذا البحث بتناوله أثر استخدام الموارد البديلة بالتركيز على تعدين الذهب في السودان لسد نقص الموارد الناتج عن انفصال جنوب السودان.

2.8.1. دراسة حسن اليأس محمد وآخرون، 2015م:

تناولت الدراسة انفصال جنوب السودان وأثره على موارد السودان الطبيعية، تمثلت مشكلة الدراسة في أن تأثير انفصال جنوب السودان على موارد السودان الاقتصادية والطبيعية قد تلقفها بعض التقارير والدراسات بكثير من المبالغة والتهويل، واتبعته الدراسة المنهج الكمي،

وتمثلت أهم النتائج في أن النسبة الكبيرة لمساحة الغابات مازالت تتركز في السودان، وان الثروة الحيوانية في الجنوب تتركز في الأبقار ذات الوظيفة الاجتماعية.

3.8.1. دراسة ألاء محمد الأمين محمد علي، 2015م:

تناولت الدراسة انفصال الجنوب وأثره على المؤشرات الاقتصادية الكلية في السودان - دراسة النفط، تمثلت مشكلة الدراسة في أن انفصال الجنوب له تأثير مباشر على مجريات الاقتصاد السوداني لاعتماده على البترول، وتفترض الدراسة إن اعتماد الاقتصاد السوداني على إنتاج البترول كسلعة نقدية ورئيسية للإيرادات العامة أدى إلي تراجع القطاعات الإنتاجية الأخرى، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات، وتوصلت إلي نتائج أهمها ساهم البترول في فترة ما قبل الانفصال في تحسين واستقرار مؤشرات الاقتصاد.

2. ملامح الاقتصاد السوداني:

1.2. الموقع والمساحة: يقع السودان في شمال شرق أفريقيا، بين دائرتي عرض 8.45 درجة و23.8 درجة شمالاً، وخطي طول 21.49 درجة إلى 38.24 درجة شرقاً، حيث يحتل مساحة قدرها (1,865,813) كيلومتر مربع، السمة الرئيسية فيه هي نهر النيل وروافده، ويعتبر السودان جزءاً من الشرق الأوسط الكبير جغرافياً وسياسياً، تبلغ عدد ولاياته ثمانية عشر ولاية وتضم 133 محلية (السودان ارض الفرص، 2012م : ص8).

2.2. التضاريس: أراضي السودان بشكل عام عبارة عن سهل رسوبي منبسط ينحدر قليلاً من الشرق والغرب نحو الوسط وينحدر السهل بأكمله من الجنوب نحو الشمال، تتخلله مرتفعات تغطي أقل من نسبة 5% من مساحته الإجمالية وتتنوع تضاريس أرضه من سهول غرينية، وصحاري، والسافانا الرطبة، وسلسلة تلال التوائية، وجبال بركانية منعزلة، بالإضافة إلى شريط ساحلي على البحر الأحمر (الكرم، 2017م: ص110).

3.2. التعداد السكاني: بلغ عدد السكان للسودان بعد الانفصال 33.419.625 نسمة، وهو عدد السكان مقارنة بدول العالم يأتي في الترتيب (35) عالمياً، (3) عربياً، (9) أفريقياً (يوسف، 2011م، ص18).

4.2. الاقتصاد السوداني: يعتبر السودان من الأقطار الشاسعة ذات الموارد الطبيعية المتنوعة كالأراضي الزراعية والثروة الحيوانية والمعدنية والغابات والثروة السمكية والمياه العذبة. يعتمد السودان اعتماداً رئيسياً على الزراعة حيث تمثل 80% من نشاط السكان إضافة

للصناعة خاصة الصناعات التي تعتمد على الزراعة. ومن ثم اعتماده الموارد الطبيعية الأخرى المتمثلة في البترول والثروة المعدنية مثل (الذهب، النحاس، الحديد، الكروم، الزنك، والمائكا). وقد تم إنتاج بترول السودان في عام 1998م في المناطق المحاذية للحدود الحالية بين دولتي السودان الحاليتين (يوسف، 2011م، ص18).

3. انفصال جنوب السودان وتأثيره على موارد السودان :

1.3. انفصال جنوب السودان: ظلت مشكلة جنوب السودان تؤرق الحكومات السودانية منذ العام 1955م، وقد كانت سبباً مباشراً في ضعف استغلال الموارد الوفيرة التي يتمتع بها السودان، وشكلت عقبة في مسار نهضة السودان. بالعودة إلى تاريخ تكوين الدولة السودانية، نجد أن السودان كان ولا يزال في معظمه عبارة عن تجمع لمجتمعات رعوية متنقلة ومجتمعات ريفية زراعية مستقرة، مما أدى إلى ترسيخ مفهوم الانتماء القبلي العميق، حتى عبر المراحل الحديثة لتطور البلاد السياسي، إضافة إلى هذا العنصر القبلي السودان، برز اختلاف العنصر السلاوي والحضاري، مكوناً جوهر الخلاف في بناء منظومة الوحدة الوطنية، وذلك بعد أن تم ضم جنوب السودان إلى شماله في دولة واحدة في منتصف القرن التاسع عشر في العهد التركي، ثم اكتملت تلك الوحدة على يد الإدارة الاستعمارية (الحكم الثنائي) في نهاية القرن ذاته. على الرغم من أن مفهوم القبيلة والتعصب في السودان لم يكن سبباً مباشراً في مشكلة الوحدة الوطنية بين شمال السودان وجنوبه، إلا أن ذلك الدور القبلي في شمال السودان كان قوياً ومؤثراً في تعميق تلك المشكلة بطريقة غير مباشرة، فقد بات هذا الدور من العوامل الجوهرية الفاعلة في نظم الحكم والإدارة في السودان، بل وفي تكوين الأحزاب الرئيسية في البلاد، والتي كانت بدورها عوامل سلبية لم تعمل على وضع سياسات أو مبادئ تدعم عناصر الجذب، والتي تعد القاعدة الأساسية في تكوين وترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية. لقد ظل السودان طوال تاريخه الحديث، وتحديداً خلال فترتي الاستعمار والحكومات الوطنية، عاجزاً عن بناء قومية سياسية تؤدي إلى تشكيل وحدة وطنية تحتوى كل التناقضات القبلية في شماله، والتناقضات السلالية والحضارية مع جنوبه، أن وجود تلك التناقضات الإثيوغرافية في البلاد مع غياب إيجاد سياسة قومية واقعية موحدة، جعل السودان مشروعاً لم يكتمل بناؤه السياسي الوطني القومي (عبد الغفار، 2011م: ص 13). وتباين البيئي الجغرافية بين شمال تسود فيه بيئة السافنا والصحراء المفتوحتين، وجنوب تسود فيه البيئة شبه الاستوائية المغلقة، جعل هذا

التباين البيئي الحاد من عملية التواصل والترابط بين الجانبين في مجالات نقل وتبادل السلع والأفكار وغرس معاني المصلحة الوطنية المشتركة، حيث لعب هذا الفصل الجغرافي البيئي دوراً سالباً فاعلاً مع غياب وسائل النقل والاتصال الحديثة وغياب الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة (محمد، 2010م : ص 197).

2.3. أثر انفصال جنوب السودان على الموارد: نهتم بدراسة الأثر الذي خلفه انفصال جنوب السودان على الموارد الطبيعية في السودان، وهناك اعتقاد خاطئ يسود أن مشكلات الوحدة الوطنية وما يتبعها من انفصال هي من الظواهر السائدة في الدول النامية، علماً بأن الحقائق التاريخية السياسية المثبتة، تؤكد أن حالات الانفصال التي حدثت في العصر الحديث، والتي تفوق الثلاثين حالة، كان النصيب الأعظم منها لدول متقدمة في أوروبا وروسيا، في حين أن الدول النامية في أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا، لم تجرب الانفصال إلا في أربع حالات فقط في الهند والبرازيل والكنغو والسودان (محمد، 2010م : ص 190).

يمكن توضيح أثر انفصال الجنوب على الموارد في السودان من خلال قطاعات الاقتصاد الرئيسية المتمثلة في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات.

3.3. أثر انفصال الجنوب على القطاع الزراعي: ويمكن إيجازها في:

1.3.3. أثر انفصال الجنوب على الأراضي الزراعية:

بانفصال الجنوب فقد السودان جزءاً كبيراً من موارده الطبيعية حيث فقد أكثر من ربع مساحته (27%) فأصبح في المرتبة الثالثة أفريقيا بعد دولة الجزائر وزائير، وتقدر الأراضي الصالحة للزراعة بعد انفصال جنوب السودان بنحو 150 مليون فدان والمستغل منها حالياً أقل من 30 مليون فدان أي بنسبة 18% من المساحة الكلية، وتعتمد الزراعة على الري بواسطة الأمطار، والري الصناعي أي المروي والمطري والذي يوفر أكثر من 77% من المحاصيل الزراعية التي تستغل كمصدر أساسي لغذاء السكان، بالإضافة لإسهام هذه القطاعات بنسبة تفوق الـ 60% من المساحة الكلية لجمهورية السودان كما أصبح الدولة الثالثة عربياً بعد الجزائر والمملكة العربية السعودية، وكذلك فقد 25% من الأراضي الصالحة للزراعة انظر الجدول (1)، وبفقد السودان لهذه المساحة فقد أيضاً جزءاً كبيراً من مساحة ثروته الغابية وكذلك المراعي والثروة الحيوانية والحياة البرية وبعض المنتجات الزراعية خاصة الاستوائية.

جدول (1) نسبة الأراضي التي فقدها السودان من مساحته بعد الانفصال

المورد الدولة	المساحة (كلم ²)	النسبة (%)	الأراضي الصالحة للزراعية	النسبة (%)
السودان الموحد	2,560,000	100	840,000	32,8
جمهورية السودان	1,861,000	72,7	630,300	75
دولة جنوب السودان	699,000	27,3	209,700	25

المصدر: الخرطوم، 2012، ص 4

يستقل السودان جزء من مساحاته الزراعية المتاحة قبل وبعد انفصال الجنوب، وتشمل الزراعة المطرية الآلية والزراعة المطرية التقليدية والزراعة المروية، والجدول (2) من الملاحق يوضح جملة المساحات المزروعة في السودان مقارنة لها قبل وبعد انفصال جنوب السودان.. يوضح الجدول (2) المساحات المزروعة بالقطاع الزراعي (الزراعة المطرية بشقيها الآلي والتقليدي والزراعة المروية)، حيث تحتل الزراعة المطرية التقليدية المرتبة الأولى في المساحات المزروعة تليها الزراعة المطرية الآلية ومن ثم الزراعة المروية، تباين استخدام الأراضي الزراعية في السودان من عام إلى آخر حيث تزايدت معدلات النمو في المساحات المزروعة لمعظم الأعوام باستثناء بعض الموسم، ولم يتجاوز معدل النمو قبل انفصال الجنوب (17%) ولكن زاد عن هذا المعدل بعد الانفصال ليصل إلى أكثر من (28.24%). حسب رؤية الباحث لم يتأثر السودان بفقدانه جزء من أراضيه الصالحة للزراعة والبالغ قدرها 209,700 فدان وتمثل نسبة 25% من الأراضي الزراعية المفقود من انفصال الجنوب، وذلك لان السودان لا يستقل مجمل أراضيه الزراعية حيث بلغت أعلى نسبة استخدام للأراضي الزراعية بعد الانفصال (28.24%)، كما أن معظم المحاصيل النقدية تتركز في الشمال مثل القطن والصمغ العربي والسمسم وكذلك الخضروات والفواكه إلا انه قد يتأثر مستقبلاً.

2.3.3. أثر الانفصال على موارد السودان الغابية : تغطي الغابات حوالي 29.6% من مساحة السودان الموحد (74.1 ملايين هكتار) وتتنوع من حيث الكثافة ونوعية الأشجار من الشمال إلى الجنوب، اعتماداً على الظروف المناخية وخصائص التربة، ففي جنوب السودان في ولايات الاستوائية وولايات بحر الغزال تسود غابات المناطق المدارية الرطبة، حيث تنمو أشجار ضخمة على ضفاف الأنهار والوديان، وأهمها أشجار المهوجني، ومع انخفاض كمية الأمطار نحو الشمال تظهر غابات الأبنوس والعرديب والهجليج، ثم تتدرج إلى أشجار السلم والسيال والسنت والطلح

والهشاب والكثر في مناطق السافنا الغنية والمتوسطة، أما في أقصى شمال السودان حيث تسود البيئة الصحراوية وشبه الصحراوية فيختفي الغطاء الشجري إلا على جانبي مجرى النيل والأودية (محمد ، 2011: ص 343)، تساهم الغابات بنسبة 3.3% من إجمالي الناتج القومي، وتوفر 71% من جملة الطاقات الكلية المستهلكة بالبلاد، كما ظلت تسهم بأكثر من 12% من عائد العملات الحرة للبلاد. وتساهم بغالبية احتياجات البلاد من الأخشاب المنشورة ومواد البناء وأعلاف الثروة الحيوانية القومية، حيث تنتج سنوياً 86 مليون طن علف جاف و4 ملايين طن من العلف الأخضر، إضافة إلى توفيرها لفرص عمل لحوالي 14% من جملة السكان، تتركز في المناطق شبه الصحراوية معظمها في غرب البلاد (المالية، 2014م: ص 40). تتمثل أبرز عوامل تدهور الغابات الطبيعية في التوسع الزراعي والزحف الصحراوي والتي تتعارض مع هدف البلاد الإستراتيجي بزيادة الغطاء الغابي. فقد السودان جراء انفصال الجنوب 25% من الأراضي الصالحة للزراعة، كما فقد 21.2% من الثروة الغابية وما زالت النسبة الكبيرة للغابات تتركز في جمهورية السودان حوالي 78.8% (إبراهيم، 2012م: ص 4).

جدول (3) مساحة الغابات في السودان ودولة جنوب السودان

الدولة	المساحة (كلم مربع)	النسبة %
السودان الموحد	757.760	29.6
جمهورية السودان	596.990	78.8
دولة جنوب السودان	160.770	21.2

المصدر: جمهورية السودان، وزارة الزراعة، مساحة الغابات في السودان، 2012م.

يوضح الجدول (3) إن انفصال الجنوب لم يؤثر كثيراً على الغابات ومنتجاتها في الاقتصاد القومي، لأن الشمال لم يكن مستفيداً من غابات الجنوب على المستوى التجارة الداخلية والخارجية، ومن الأسباب بُعد غابات الجنوب عن ميناء التصدير وتنوعها وارتفاع تكلفة قطعها الشيء الذي يرفع من تكلفة النقل ويقلل العائد الاقتصادي منها، كما أن صادرات السودان الغابية تتمثل في الصمغ العربي حيث تتركز كمناطق إنتاجه في إقليم كردفان ودارفور، ويمكن قياس أثر الانفصال على إنتاج وتصدير الصمغ العربي، من جدول (4) من الملاحق نلاحظ معظم ما ينتج من الصمغ العربي في السودان يأتي من شجر الهشابو من ثم شجر الطلح واللبنان والكاكوت، بلغ معدل نمو إنتاج الصمغ العربي للفترة من (2000-2011م) نسبة 6.45%، ومعدل النمو للفترة ما بعد الانفصال (2012-2018م) نسبة 96.19% على الرغم من ضعف

الاهتمام بالإنتاج وزيادة تهريبه عبر الحدود إلا أنه حقق معدلات نمو عالية بعد انفصال الجنوب غير متأثر به ويعتبر من أهم المحاصيل النقدية من بعد القطن. ويمكن معرفة أثر انفصال الجنوب على صادرات الصمغ العربي. من الجدول (5) من الملاحق لم تتجاوز النسبة المئوية من الصادرات الصمغ العربي إلى إجمالي الصادرات نسبة (2.2%) قبل انفصال الجنوب إلى أنها تجاوزت (3.5%) بعد انفصال جنوب السودان. حسب رأي الباحث النسبة الكبيرة من مساحة الغابات ما زالت تتركز في جمهورية السودان، حوالي 78.8% مقابل 21.2% لدولة الجنوب كما أن غابات الهشاب والطلح التي تنتج الصمغ العربي تتركز في السودان، بالمقابل غابات الجنوب محدودة القيمة الاقتصادية بسبب ارتفاع تكلفته قطعها وبعدها عن موانئ التصدير.

4.3. أثر الانفصال على حصة السودان من مياه النيل:

تتعدد الموارد المائية في السودان وتتنوع من حيث التوزيع المكاني والزمني، وهي تشمل مياه الأمطار ونهر النيل وروافده المختلفة، وبعض الأنهار الأخرى والمياه السطحية والجوفية. تقدر كمية المياه المتجددة بحوالي 149 مليار متر مكعب سنوياً، حوالي 119 مليون متر مكعب (80%) من المياه السودانية تأتي من الخارج عبر الحدود من الدول المجاورة، وما تبقى من مياه الأمطار. ويقدر أن كمية ما هو متاح من هذه المياه للاستخدام المستدام في السودان حوالي 30 مليار متر مكعب سنوياً، 20.5 مليارات متر مكعب من المياه الجوفية المتجددة وبذلك يمتلك السودان مصادر أخرى من المياه تساهم في توفير جزء من المياه المستخدمة ولا يعتمد كلياً على مياه نهر النيل لسد احتياجاته من المياه. تقدر حصة السودان من مياه النيل بـ 18.5 مليارات متر مكعب في السنة، يستغل منها حالياً حوالي 12.2 مليارات متر مكعب في السنة ويحقق فائضاً يعادل 6.3 مليارات متر مكعب. أما مياه الأمطار والمياه التي تتجمع في نهر القاش وخور بركة وفي أودية السهول الوسطى وعددها حوالي 44 وادياً، فكميتها السنوية من المياه حوالي 6.7 مليارات متر مكعب، والمياه المتجمعة في الحفائر وعددها 840 حفيراً تحتوى على 26 مليون متر مكعب، وتنتشر المياه الجوفية في أكثر من 50% من مساحة السودان، ويقدر مخزونها بنحو 15.200 مليار متر مكعب، هذا يعني أن معظم أحواض المياه الجوفية تتركز في شمال غرب السودان وفي جنوب الأوسط وليس في جنوبه (إبراهيم، سبق ذكره: ص 6-8). أعلنت دول جنوب السودان استقلالها رسمياً عن السودان في 9 يوليو 2011م ونتيجة لذلك ظهرت دولة جديدة ليصبح

عدد دول الحوض 11 دولة بعد انضمام دولة جنوب السودان وهي تشغل حالياً صفة مراقب، وطبقاً للقواعد والأعراف المستقرة للقانون الدولي فإن انفصال جنوب السودان ونشوء دولة جديدة تتلخص في موقفين (البديري، 2011م: ص 9):

- يمكن لدولة الجنوب اقتسام حصتها المائية خصماً من حصة السودان، وسيتم ذلك بشكل منفرد أو بالاتفاق مع مصر، نتيجة لوجود اتفاقية عام 1959م بين مصر والسودان الموحد.
- يمكن لدولة جنوب السودان باعتبارها دولة مستقلة وذات سيادة أن تطالب بإعادة التفاوض حول تقاسم مياه النيل باعتبارها واحدة من دول حوض النيل، وإذا حدث ذلك فإنه سيؤثر على الحصة المائية لكل من مصر والسودان. (محمد خير، 2013م: ص 18).

جدول (6) النسبة التي فقدتها السودان من مساحة المسطحات المائية

الدولة	المساحة (كلم مربع)	النسبة %
السودان الموحد	179.200	7
جمهورية السودان	168.016	93.8
دولة جنوب السودان	11.184	6.2

المصدر: وزارة الزراعة، الخرطوم، 2012، ص 7.

من الجدول (6) نلاحظ أن النسبة الأكبر لمساحة المسطحات المائية (93.8%) تتركز في جمهورية السودان، بينما دولة جنوب السودان يوجد بها (6.2%) من مساحة المسطحات المائية. بحسب رأي الباحث أن انفصال الجنوب أثر وسيؤثر على حصة السودان من مياه النيل رغم أن السودان يمتلك العديد من المصادر المائية السطحية والجوفية والأمطار الغزيرة التي تسقط على بعض أجزائه، وبذلك يصبح الأثر مستقبلاً لأن هذه الموارد بعضها لم يستغل بعد والبعض الآخر لم يستغل استغلالاً أمثل.

5.3. أثر الانفصال على المراعي والثروة الحيوانية:

تحتل المراعي مساحات واسعة ضمن بيئات السودان النباتية المختلفة، وتعتبر المراعي الطبيعية المصدر الرئيسي لتغذية الحيوان في السودان، وتبلغ مساحة المراعي الطبيعية حوالي 110 ملايين هكتار، تنتشر في أقاليم مختلفة، تمتد من المناخ شبه الاستوائي في جنوب البلاد إلى السافانا الفقيرة في وسطه وشماله، ويقدر إنتاج الأعلاف من تلك المراعي بحوالي 62.4 ملايين طن من المادة الجافة سنوياً، يعتمد عليها أكثر من 90% من الثروة الحيوانية (التوم، 2010: ص

(343). يمتلك السودان ثروة حيوانية متنوعة تنتشر في جميع أنحاء البلاد، وتنتشر هذه الثروة على مراعٍ، تمتد من النطاق الصحراوي في الشمال إلى نطاق السافانا غزيرة الأمطار في الجنوب. وتتوزع جغرافياً في ولايات السودان المختلفة ولكن بكثافة متباينة (اليأس، 2010، ص 96). يمكن معرفة أثر انفصال الجنوب على الثروة الحيوانية في السودان من خلال التحليل الكمي المقارن لإعداد الثروة الحيوانية وإنتاج اللحوم ومشتقاتها والتصدير: من الجدول (7) من الملاحق نلاحظ أن هنالك تزايد في أعداد الثروة الحيوانية من الأبقار والضأن والماعز والإبل من عام 2000م إلى عام 2010م وتبلغ نسبة التزايد لهذه الفترة (17.27%)، وتبلغ جملة الثروة الحيوانية المفقودة عدد (37626) رأس، لتبدأ أعداد الثروة الحيوانية في التزايد خلال الفترة (2012-2018م) بمعدل نمو (3.2%). من الجدول (8) من الملاحق نلاحظ تزايد إنتاج اللحوم من العام 2000م إلى 2010م، لتتخفض في العام 2011م بنسبة (23.27%) بسبب انفصال الجنوب، ليزداد الإنتاج خلال الفترة (2012-2018م). تزايد إنتاج الألبان خلال الفترة (2000-2010م) باستثناء العام 2008م لينخفض إنتاج اللبن في 2012م بنسبة (42.80%)، ليبدأ إنتاج الألبان بالتزايد للفترة (2012-2018م). تزايد إنتاج الأسماك خلال الفترة (2000-2011م) باستثناء العام 2005م لينخفض إنتاج الأسماك في 2012م بنسبة (37.5%) ومن ثم يبدأ بالتزايد خلال الفترة (2013-2018م). تزايد إنتاج الدواجن في السودان من عام 2002م إلى 2018م غير متأثر بانفصال الجنوب بل حقق نسبة زيادة بلغت (288.88%). تزايد إنتاج البيض خلال الفترة (2000-2013م) بمعدل نمو (195.45%) باستثناء العام 2014م لتبدأ في التزايد للفترة (2015-2018م). ساهم قطاع الثروة الحيوانية للعام 2011م بحوالي 21.2% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي أي حوالي 50% من مساهمة القطاع الزراعي وبحوالي 20% من عائدات الصادرات غير البترولية إلى جانب مساهمته في الأمن الغذائي بتوفير اللحوم والأسماك والألبان ومشتقاتها والبيض إضافة إلى مساهمته في المصنوعات الجلدية (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 2012: ص 53). يمكن القول أنه لم يتأثر السودان في إنتاج اللحوم والألبان ولحوم والدواجن والبيض جراء انفصال الجنوب، كما يمكن معرفة أثر انفصال الجنوب على صادرات الثروة الحيوانية، من الجدول (9) من الملاحق لم تتجاوز مساهمة اللحوم في إجمالي الصادرات للفترة (2000-2011م) بمعدل (1%) إلى أنها تجاوزت معدل (2%) بعد انفصال جنوب السودان للفترة من (2012-2018م) لتصل في العام 2018م نسبة مساهمة 9.8%، لم

تتجاوز مساهمة الحيوانات الحية في إجمالي الصادرات للفترة (2000-2011م) معدل (4%) إلى أنها تجاوزت معدل (25%) بعد انفصال جنوب السودان للفترة من (2012-2018م)، فقد السودان بانفصال الجنوب جزء من الثروة الحيوانية وتركزت في أعداد الأبقار، إلا أنها لم تنعكس على إنتاج اللحوم والألبان بل زاد الإنتاج منها، كما زادت مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الصادرات حيث ارتفعت مساهمته من 3.2% في العام 2011م إلى 10% في العام 2012 كما زادت أعداد الإبل بمعدل نمو قدره 2%. وتمتاز اللحوم السودانية بجودتها العالية لاعتماد القطعان على المراعي الطبيعية المنتشرة في ربوع البلاد، وبذلك زاد إنتاج وتصدير الثروة الحيوانية رغم انفصال الجنوب باستثناء عدد الأبقار. حسب رأي الباحث الثروة الحيوانية لدولة جنوب السودان ومن الناحية الاقتصادية، وبناءً على نوع المناخ السائد فيه، نجد أن معظم الثروة الحيوانية في الجنوب تتمثل في الأبقار ذات الوظيفة الاجتماعية، حيث تستخدم للتباهي والتفاخر بها بالإضافة إلى استخدامها في دفع المهور عند الزواج، أي مردودها الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد القومي محدود للغاية ولا يمثل جانباً مهماً بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات في هذا القطاع.

6.3. أثر انفصال الجنوب على القطاع الصناعي:

1.6.3. البترول: بدأ إنتاج البترول وتم تصدير أول شحنة في أول سبتمبر 1999م، وفي عام 2002م ارتفع الإنتاج إلى أن وصل 300 ألف برميل يومياً، كما زاد الصادر من نصيب الحكومة (رسلان، 2009م: ص 30) وبعد ومن ثم اعتمد الاقتصاد السوداني بشكل كبير على الصادرات البترولية حيث وصلت في عام 2008م إلى 95.1% من جملة الصادرات، ووقف الأزمات المتكررة والشح المتواصل للمواد البترولية، وتقليص العجز في ميزان المدفوعات وحقق فائضاً في الميزان التجاري وغير ذلك من الفوائد التي حققها للاقتصاد السوداني (محمد خير، 2013: ص 154).

بدأ النفط يشكل وجوداً متزايداً في النشاط الاقتصادي السوداني إذ انتقل الاقتصاد السوداني من اقتصاد زراعي تقليدي إلى اقتصاد نفطي خاصة بعد تصاعد كميات الإنتاج داخل السودان أيضاً في صناعة تكرير البترول بقوة بعد تصاعد كميات الإنتاج دخل السودان أيضاً في صناعة تكرير البترول بقوة بعد بدء الإنتاج ومع إنشاء الخط الناقل إلى ميناء التصدير (بشائر) تكاملت المنشآت النفطية لأول مرة في تاريخ السودان (هاني رسلان). يشكل البترول المستخرج من جنوب السودان 70% من بترول السودان الموحد، ويمثل عائداً للحكومة الاتحادية يقدر بـ 40-45%

من إيرادات الموازنة العامة، ويبلغ 95% من جملة صادرات السودان، وقد تراجع نصيب السودان من الإنتاج النفطي بعد انفصال الجنوب إلى 37.354.468 برميل يومياً ثم ارتفع في عام 2013م إلى 45.185.815 برميلاً (تقرير البنك الدولي، ص 9). بعد الانفصال تراجعت حصة السودان في إجمالي العائدات النفطية للسودان ما قبل الانفصال من 4.4 مليار دولار إلى 1.9 مليارات دولار في العام، أي ما يعادل 2.5 دولار مع انخفاض طفيف لنصيب الشركات الأجنبية المستثمرة في النفط من 6.1 مليارات دولار إلى 5.6 مليارات دولار في تداعيات انفصال الجنوب على السودان. كما انخفضت نسبة أداء الإيرادات البترولية في إجمالي الأداء الفعلي بالنسبة لكل القطاعات الاقتصادية إلى 28% في العام 2011م مقارنة بنسبة أداء بلغت 82% للعام 2010م، وهذا يعكس الانخفاض الكبير في إيرادات البترول بسبب خروج البترول المنتج بالولايات الجنوبية بعد انفصال الجنوب. بانفصال الجنوب فقد السودان مورداً اقتصادياً مهماً وهو النفط نتيجة لذلك فقد السودان 75% من قيمة صادراته، ويتضح أثر ذلك على الموارد المالية لحكومة السودان كما علمنا أن عائدات النفط تمثل أكثر من 50% من إيرادات الخزينة العامة (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 2010م: ص 98). لقد واجهت الموازنة العامة للحكومة السوداني خلال الربع الأخير من العام 2011م والنصف الأول من العام 2012م صعوبات بالغة اضطرت معها الحكومة إلى اتخاذ معايير مالية واقتصادية قاسية، تضمنت إجراء تعديلات جوهرية في الموازنة العامة وفي السياسات المالية، من بينها رفع نسبة كبيرة من الدعم عن المحروقات وخفض بعض الجوانب الصرف الإداري، وذلك لمواجهة العجز الكبير الذي ظهر في الموازنة العامة نتيجة لفقدان إيرادات النفط بسبب الانفصال (محمد خير، 2013، ص 19-20). من الجدول (10) من الملاحق، ظل معدل نمو إنتاج النفط في تزايد باستثناء كل من العام 2004م و2008م و2010م ولم يتجاوز معدل الانخفاض في الإنتاج نسبة (20%) ويرجع السبب إلى التغير في الأسعار العالمية للنفط إلا أنه سجل انخفاض تجاوز (32%) في العام 2011م لينخفض بنسبة (67.24%) في العام 2012م ليسجل انخفاض مستمر بعد الانفصال باستثناء كل من عام 2015م و2016م حقق فيهم معدل نمو لم يتجاوز الـ (6%) . ويرى الباحث أن فقدان السودان جراء انفصال الجنوب 67.24% من إنتاج النفط في العام 2012م تبع ذلك أثر سلبي انعكس على مجمل النشاط الاقتصادي للدولة، ويمكن معرفة أثر انفصال الجنوب على الصادرات البترولية من خلال الجدول (11) من الملاحق ونلاحظ أنه تجاوزت نسبة

مساهمة البترول في إجمالي الصادرات ب (92%) قبل الانفصال مما يؤكد الاعتماد الكبير علي صادرات النفط إلي نسبة مساهمة البترول في إجمالي الصادرات بعد الانفصال لم تتجاوز (34%) ليمثل فرق نسبة مساهمة يتجاوز إلي (58%). ويرى المسئولون بوزارة النفط أن الإنتاجية الحالية لا تفي بحاجة الاستهلاك المحلي مما يتطلب استيراد كمية إضافية (رسلان، 2009م: ص11). حسب خبراء اقتصاديين فإن الكمية المنتجة حالياً لا تكفي الاستهلاك المحلي بعد خصم نصيب المستثمرين، واستيراد النفط مثل مديونية للحكومة مما أدى إلى تراكم المبالغ لتصل إلي مليار دولار (بشارة، 2013م: ص4). حسب رأي الباحث أن الأثر الأكبر للانفصال الجنوب هو فقدان السودان لبترول الجنوب الذي كان يمثل (48-50%) و75% من صادرات النفط، وظل السودان يعتمد على النفط كثيراً في الآونة الأخيرة أدي لاختلال الموازنة العامة والميزان التجاري وتدهور سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم.

7.3. أثر الانفصال على تعدين المعادن:

أهم المعادن التي يتم التنقيب عنها في السودان الذهب والحديد والنحاس والكروم والفضة والفلسبار والكاولين والمايكا والرخام والجبس والملح والفولرايد، كما أن للسودان احتياطي كبير جداً من المعادن أهمها الذهب والفضة واليورانيوم والنحاس.

من الجدول (12) من الملاحق نلاحظ أن إنتاج الذهب ظل في تزايد كبير بعد انفصال الجنوب للفترة من (2011-2017م) إلي انه شهد انخفاض في الإنتاج للعام 2018م. تبين إنتاج معدن الكروم من عام إلي آخرين الزيادة والتقصان قبل وبعد انفصال الجنوب. تزايد إنتاج المنجنيز للفترة من 2007-2018م إلي أن هناك عدم توفر للبيانات لبعض السنوات. يرى الباحث أن الدولة ركزت على إنتاج الذهب نسبة لارتفاع قيمته وباعتباره أفضل البدائل للتصدير والنقد الأجنبي بعد خروج البترول لذلك حقق معدل نمو مضطربة من خلال (2007م-2017م). يمثل الذهب أهم المعادن المنتجة في السودان ولم يتأثر إنتاجه بانفصال الجنوب بل مثل البديل الأمثل للدولة للخروج من أزمة فقدان عائدات نفط الجنوب. كما لا بد من معرفة أثر إنتاج الذهب على الصادرات لتقييم مدى تأثيره وأهميته. من الجدول (13) من الملاحق نلاحظ أنه لم تتجاوز نسبة مساهمة الذهب في إجمالي الصادرات للفترة من (2000-2010) نسبة (10%) قبل انفصال الجنوب، إلي أنها تجاوزت نسبة (37%) للفترة من (2011-2018م) بعد الانفصال . يرى

الباحث إن تصدير الذهب ساهم في دعم الاقتصاد السوداني وفي تخفيف آثار فقدان بترول الجنوب وعائداته.

8.3. أثر انفصال الجنوب على قطاع الخدمات:

1.8.3. النقل والمواصلات: لم يتأثر السودان في النقل الجوي بل زادت الرحلات وعدد الركاب والبضائع بين مطارات السودان ومطار جوبا، كذلك لم يتأثر النقل البحري لضعف النقل النهري بين الشمال والجنوب عن طريق النيل الأبيض لانخفاض عمقه وكثرة الحشاش الذراعية على سطحه، كذلك لم يتأثر النقل البري لوجود دولة الجنوب كدولة مغلقة وما زالت التجارة العابرة للحدود متواجدة حيث يعتبر السودان منفذا للتصدير للجنوب ولدول الجوار الجنوبية والغربية للسودان.

2.8.3. الحياة البرية والسياحة: يتمتع السودان بميزة نسبية من حيث الإمكانات السياحية وهو مصنف واحد من العشر دول الأولى التي تمتلك مقومات سياحية طبيعية وتاريخية بالرغم من أن نصيبه من السياحة العالمية لا يزال يواجه قيود كثيرة ضعف الاستثمار في البنية الفوقية وإنشاء البنية التحتية، والحياة البرية في السودان مصدر مهم من مصادر السياحة، فهي تضم العديد من المحميات الطبيعية مثل محمية الدندر التي تعتبر أكبر حظيرة للحيوانات والطيور في قارة أفريقيا شمال خط الاستواء، وتبلغ مساحتها 3.500 ميل مربع وتوجد بها البحيرات والبرك وملققات الأنهار الصغيرة والغابات، ومحمية الردوم في جنوب دارفور وهي محمية بكر ذات مناظر خلابة، وحظيرة سنقنيب البحرية على البحر الأحمر وهي كاملة الاستدارة ويطلق عليها جنة الغواصين لثراها من الشعب المرجانية والأسماك الملونة وغابة السنط في ولاية الخرطوم، كما يمتلك السودان إمكانية سياحية كبيرة تتوزع بين غربة (جبل مرة) وشماله (البجراوية والمناطق الأثرية) ووسطه (حظيره الدندر) وشرقه (قرية عروس والحدائق المرجانية وسواحل البحر الأحمر) (وزارة المالية ، 2016م: ص 91-93).

ومن أهم المحميات الطبيعية في جمهورية السودان ودولة جنوب السودان:

من حيث المساحة الكلية للمحميات الطبيعية نلاحظ أن السودان يمتلك مساحة أكبر من مساحة المحميات الطبيعية الموجودة في جنوب السودان حيث بلغت مساحتها الكلية في السودان 64,628.5 كيلو متر مربع مقارنة بـ 23,876.5 كيلو متر مربع في جنوب السودان، إلا أن الفرق بينهما قد يكون في التنوع الإحيائي الموجود بمحميات جنوب السودان حيث الغابات

المدارية والغطاء النباتي الكثيف الذي يساعد على إيواء أعداد متنوعة من الحيوانات (وزارة الزراعة، 2012: ص 7-8). من الجدول (14) يمكن القول أن الانفصال ليس له أثر كبير على الحياة البرية والسياحة في السودان، حيث يمتلك السودان إمكانات سياحية، كما يمتلك عدداً كبيراً من المحميات التي تساهم في جذب عدد كبير من السياح وإنعاش السياحة ورفع مساهمتها في الدخل القومي حيث يمتلك السودان 73% من المحميات التي كانت بالسودان الموحد بينما تمتلك دولة جنوب السودان 27% فقط. من جهة أخرى وضع الجدول (15) التزايد في كل من عدد السياح ومعدل نموه ومساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات السياحة للسودان للفترة 2011م-2018م، وبذلك لم يؤثر انفصال الجنوب على السياحة في السودان. وحسب رأي الباحث إن انفصال جنوب السودان ليس له أثر كبير على الحياة البرية والسياحة في السودان، حيث يمتلك السودان إمكانات سياحية كبيرة، كما يمتلك السودان 73% ولدولة جنوب السودان 27% فقط، كما تزايد عدد السياح ومعدل نموهم ومساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وإيراداتها خلال الفترة عام 2011م إلى عام 2018م.

4. خاتمة :

سعى البحث إلى دراسة أثر انفصال جنوب السودان على الاقتصاد السوداني الموحد للفترة من 2000-2018م وقد تتمثل أهم النتائج إلى ما يلي :

1.4. نتائج أثر انفصال جنوب السودان :

- تمثل الموارد الاقتصادية المتاحة أهمية كبيرة لجميع الدول، وبانفصال الجنوب فقد السودان جزءاً من موارده لفقدانه لربع مساحته بنسبة (27%) فأصبح في المرتبة الثالثة أفريقيا بعد دولة الجزائر وزائير وعربياً من بعد الجزائر والمملكة العربية السعودية.
- لم يتأثر القطاع الزراعي في السودان بانفصال الجنوب بشقيه النبات والثروة الحيوانية، علي الرغم من فقدانه لـ (25%) من الأراضي الصالحة للزراعة إلا أن معظم المحاصيل الزراعية والنقدية تنتج في السودان، والأراضي الصالحة للزراعة المستغلة لم تتجاوز 20%، وفي مساحة الغابات تتركز 78.8% في السودان تنتج الصمغ العربي الذي يمثل ثاني المحاصيل النقدية من بعد القطن وتجاوزت مساهمته في إجمالي الصادرات عن (3.5%) مما كانت

- عليه قبل الانفصال بنسبة (2.2%)، كما أن غابات الجنوب محدودة القيمة الاقتصادية بسبب ارتفاع تكلفة قطعها والبعد عن موانئ التصدير.
- عدم تأثر حصة السودان من مياه النيل بعد انفصال الجنوب بفقدانه (6.2%) من مساحة المسطحات المائية لعدم استخدام السودان الكامل لحصته من مياه النيل بل أن هناك فائضاً يعادل 6.3 مليارات متر مكعب، بالإضافة إلى امتلاك السودان العديد من المصادر المائية السطحية والجوفية والأمطار الغزيرة التي تسقط على معظم أجزائه.
- لم يتأثر السودان في قطاع الثروة الحيوانية بانفصال الجنوب من الناحية الاقتصادية علي الرغم من فقدان عدد (12143) من الأبقار حيث زادت مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الصادرات من (3.2%) في العام 2011م إلى (10%) في العام 2012م، وذلك بسبب أن معظم الثروة الحيوانية في الجنوب تتمثل في الأبقار ذات الوظيفة الاجتماعية (التباهي والتفاخر، دفع المهور عند الزواج) ومردودها الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد القومي محدود، ويبين ذلك تزايد إنتاج اللحوم والدواجن والبيض وارتفاع معدلات النمو للإبل والضأن بعد انفصال الجنوب.
- عد متأثر قطاع الخدمات في السودان بانفصال الجنوب، علي مستوي النقل لم يتأثر النقل الجوي بل زادت الرحلات وعدد الركاب والبضائع بين مطارات السودان ومطار جوبا، ولم يتأثر النقل البحري لضعف النقل النهري بين الشمال والجنوب عن طريق النيل الأبيض لانخفاض عمقه وكثرة الحشاش الذراعية على سطحه، ولم يتأثر النقل البري لوجود دولة الجنوب كدولة مغلقة، كذلك لم تتأثر الطاقة والكهرباء والتعليم والصحة نسبة لتركزها الأكبر في السودان.
- لم يؤثر انفصال جنوب السودان على الحياة البرية والسياحة في السودان، حيث يمتلك السودان إمكانات سياحية وعدد كبير من المحميات التي تساهم في إنعاش السياحة ورفع مساهمتها في الدخل القومي حيث يمتلك السودان 73% من المحميات تتوزع بين غرب (جبل مرة)، وشماله (البجراوية والمناطق الأثرية)، ووسطه (حظيرة الدندر)، وشرقه (قرية عروس والحدائق المرجانية وسواحل البحر الأحمر).

- تمثلاً لأثر الكبير للانفصال دولة جنوب السودان في فقدان بترول الجنوب ميزانية الدولة الذي كان يساهم بـ 52% من إجمالي الإيرادات وتجاوزت نسبة مساهمته في إجمالي الصادرات (92%) قبل الانفصال مما يؤكد الاعتماد الكبير علي صادرات النفط لتمت لمساهمة البترول في إجمالي الصادرات بعد الانفصال نسبة لم تتجاوز (34%) ليمثل فرق نسبة مساهمة يتجاوز إلي (58%)، مما أثر سلباً على الاقتصاد السوداني الذي ظل يعاني من اختلالات هيكلية في الميزان التجاري وسعر الصرف ومعدلات التضخم، وقد ساهم ذلك بشكل مباشر في اتساع دائرة الفقر بشكل كبير.
- التعدين بشكل عام والذهب بشكل خاص قد بدأ يسهم في حصيلة الصادرات بشكل ملحوظ بعد انفصال جنوب السودان حيث تجاوزت نسبة مساهمة الذهب (37%) من إجمالي الصادرات للفترة (2011-2018م) ولم تتجاوز (10%) قبل الانفصال للفترة من (2000-2010م)، وبذلك يدعم إنتاج وتصدير الذهب ميزان المدفوعات والموازنة للدولة.

2.4. التوصيات :

تتمثل أهم توصيات البحث في الآتي:

- ضرورة توسيع قاعدة البحث والاستكشاف عن الموارد الاقتصادية بالدولة مع التخصيص والاستخدام الأمثل لها ومراعاة نصيب الأجيال القادمة.
- يستغل السودان فقط 18% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة مما يدعو للضرورة التوسع في الاستخدام للأراضي الزراعية المتاحة لزيادة مساهمته الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري، بالإضافة إلي الاعتماد علي تصدير منتجات الثروة الحيوانية بشكل كامل التصنيع والاستفادة من القيمة المضافة لها ووقف التصدير للثروة الحيوانية الحية.
- ضرورة وقف القطع الجائر للغابات حيث يبلغ متوسط الاستهلاك السنوي من الأخشاب 21 مليون متر مكعب سنوياً، فيما تنمو الغابات بمعدل 11 مليون متر مكعب سنوياً، أي أن معدل استنزاف موارد الغابات يقدر حالياً بحوالي 10 ملايين متر مكعب سنوياً فوق طاقتها، بالإضافة إلي زيادة التشجيع والاهتمام بإنتاج الصمغ العربي والحد من تهريبه لزيادة مساهمته في حصيلة الصادرات.

- ضرورة الاهتمام بقطاع النقل (الجوي، والبحري، والبري) وقطاع السياحة لتوفير المحميات الطبيعية والمعالم الأثرية لزيادة عدد السياح وزيادة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير النقد الأجنبي.
- إجراء الاستكشافات عن النفط ومصادر الطاقة البديلة من خلال تشجيع الأبحاث العلمية في هذا المجال لزيادة الإنتاج.
- ضرورة اهتمام الدولة بتعدين الذهب كبديل امثل للتعويض عن عائدات نفط الجنوب في المدين القصير والمتوسط، مع توجيه عائد اتهمفي القطاع الزراعي والصناعي والبنيات الأساسية تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة، وعدم التركيز عليه فقط في الصادرات تجنباً للصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية المتمثلة في نزوب أباره أو انخفاض أسعاره العالمية، مع الوضع في الاعتبار أن الدولة لا تسيطر علي عائدات تعدين الذهب بشكل كامل كما في النفط مما قد يكون له تأثير غير واضح علي المستقبل الاقتصادي.
- تشجيع وجذب للاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة في كافة القطاعات (الزراعي، الصناعي، الخدمي) على نحو يوفر إطار تنظيمي وتطوير يحقق الاستقرار الاقتصادي في السودان مع نقل التكنولوجيا الحديثة.

5. قائمة المراجع :

- ألاء محمد الأمين محمد علي، (2015م) انفصال الجنوب وأثره على المؤشرات الاقتصادية الكلية في السودان - دراسة النفط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين.
- حسن إلياس محمد، (أكتوبر 2010م)، إشكالية الوحدة الوطنية في السودان واثر البيئة الجغرافية للدولة في تكوينها السياسي، مجلة كلية الآداب، جامعة النيلين، العدد الثاني، الخرطوم.
- حسن إلياس محمد، (2015م)، انفصال الجنوب وأثره على الموارد الطبيعية، مجلة حوض النيل، جامعة النيلين، المجلد التاسع، العدد السابع عشر، الخرطوم.
- سعد عبد الله سيد أحمد الكرم، (2017م)، الدراسات السودانية، المكتبة الوطنية، الخرطوم.

- السماني يوسف، (2017م)، الجيولوجيا ورواسب الذهب في تلال البحر الأحمر في عموم أفريقيا التكتوني المتحولة، مركز الأبحاث الجيولوجية، الخرطوم.
- العجب أحمد الطريفي، (1988م)، دراسات في الوحدة الوطنية، دار جامعة الخرطوم، الخرطوم.
- صفي الدين محمد وآخرون، (1989م)، الموارد الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية.
- عبد العزيز حسين الصاوي، (1994م)، السودان حوار الهوية والوحدة الوطنية، مركز الدراسات السودانية، القاهرة.
- فتحي محمد عبده العدل، (2005م)، تخصيص الموارد الاقتصادية ودورها في علاج مشكلة الفقر في الاقتصاد الوضعي الإسلامي بالتطبيق على الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السويس، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد، القاهرة.
- محمد أحمد عبد الغفار، (2011م)، عوامل القوة والضعف في وحدة السودان أو انفصاله، جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، الخرطوم.
- محمد الحسن إبراهيم، إدارة الموارد في السودان الواقع والتحديات، (9-10 يونيو 2012م)، الجمعية السودانية لحماية البيئة، المنتدى المدني القومي "ورشة المجتمع المدني التحضيرية لقمة التنمية المستدامة"، الخرطوم.
- محمد عبد القادر محمد خير، الاقتصاد السوداني، (2013م)، المسار التاريخي وفرص وتحديات المستقبل، جامعة إفريقيا العالمية، مركز الدراسات والبحوث، الخرطوم.
- محمد عبد القادر محمد خير، (2011م)، مستقبل التنمية في السودان في ظل الوحدة أو الانفصال، جامعة إفريقيا العالمية، مركز الدراسات والبحوث، الخرطوم.
- محمد محمود الديب، (2002م)، الجغرافيا السياسية "أسس وتطبيقات"، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- مهدي أمين التوم وبابكر محمد أحمد، (2010م)، جوانب من جغرافية السودان الطبيعية والبشرية، منشورات جامعة السودان المفتوحة، الخرطوم.
- نجاة بشارة، (2013/12/27م)، بترو السودان واقع مقلق ومستقبل تحفه الآمال، صحيفة المجهر السياسي، يومية، الخرطوم، العدد (34)، الصفحة (4).

- هاشم محمد الأمين البدرى، (2011م)، السودان الاراضى والموارد والسكان "دراسة جيوبوليتيكية في وحدة أراضي القطر"، ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، الدائرة الاقتصادية، الخرطوم.
- هاني رسلان، (17-9-2009م) استخراج النفط في السودان وأثاره الهيكلية على المستويين الاقتصادي والسياسي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الخرطوم.
- هاني رسلان، (12-3-2010م)، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الخرطوم.
- بنك السودان المركزي، (2000-2018م) . جمهورية السودان، التقرير السنوي، سنوات متعددة.
- تقرير البنك الدولي، 2013/9/29م. واقع تحديات الاقتصاد السوداني، مجموعة الرائد للدراسات والبحوث،
- وزارة الزراعة، 2012 جمهورية السودان، شعبة الزراعة والثروة الحيوانية والمياه، الخرطوم.
- السودان ارض الفرص أرقام وحقائق، وزارة الإعلام، رقم الإيداع 233 / 2012م.
- العرض الاقتصادي، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية الكلية والبرامج.

جدول (14) أهم المحميات الطبيعية في السودان ودولة جنوب السودان

السودان			
م	المحمية	المساحة/ كلم ²	الموقع
1	الدندرا الاتحادية	10291	سنار
2	الردوم الاتحادية	12.50	جنوب دارفور
3	وادي هور	45513	شمال دارفور، شمال كردفان والشمالية
4	جبال الحسانية	8500	نهر النيل
5	سنقنيب البحرية	12	المياه الإقليمية السودانية داخل البحر الأحمر
6	دنقناب البحرية	300	البحر الأحمر
المساحة الكلية		64,628.5	جمهورية السودان
دولة جنوب السودان			
م	المحمية	المساحة/ كلم ²	الموقع
1	الوطنية الجنوبية	3002	بحر الغزال، البحيرات وبحر الجبل
2	شامي القومية	620	شرق مدينة رومبيك
3	بوما القومية	22800	شرق الاستوائية
4	باندنقيلو القومية	16.5	بحر الجبل والبحيرات
5	نمولي القومية	410	بحر الغزال
المساحة الكلية		23,876.5	دولة جنوب السودان

المصدر: وزارة الزراعة، الخرطوم، 2012، ص 7.

جدول (15) السياحة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة خلال الفترة (2011-2018م)

العام	عدد السياح (بالآلاف)	معدل النمو للسياحة %	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (بالمليون دولار)	معدل نمو الناتج المحلي %
2011	536.4	7.6	672	8.2
2012	576.6	6.6	720	6.6
2013	591.3	2.8	735	2
2014	684.6	13.6	855	14.1
2015	741	7.2	-	4.3
2016	821	10.8-	902	5.1
2017	822	57.6	1,009	5.7
2018	836	2.9	1029.9	2.0

المصدر: جمهورية السودان، التقارير السنوية لوزارة السياحة والتراث القومي

جدول (2) جملة المساحات المزروعة في السودان للفترة من (2004-2018م) - مليون فدا

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	12.3	11.3	13.9	15.2	11.1	13.7	الزراعة المطرية الآلية
47.2	51.9	39.6	50.5	36.4	47.0	37.6	41.7	44.8	27.2	27.5	25.3	24.1	19.2	24.8	الزراعة المطرية التقليدية
3.3	3.5	3.6	3.7	3.3	3.6	3.5	3.6	3.3	2.1	2.4	2.7	2.0	2.1	2.1	الزراعة المروية
50.5	55.4	43.2	54.3	39.7	50.6	41.1	45.3	48.1	41.6	41.2	28	26.1	32.4	40.6	جملة المساحات المزروعة
(8.8)	28.3	(11.1)	14.6	(10.9)	9.5	(4.2)	(2.8)	6.5	0.4	13.2	1.9	(6.3)	(8.2)	15.3	معدل النمو %

المصدر: جمهورية السودان، التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، سنوات متعددة

جدول (4) إنتاج الصمغ العربي خلال الفترة (2000-2018م) - ألف طن متري

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان/ العام
26.5	26.1	26.0	16.5	18.1	33.4	6.7	-	-	-	-	10.1	11.6	21.3	12.0	14.0	12.8	12.0	3.6	الهشاب
26.2	36.5	58.5	18.9	21.2	39.6	21.3	-	-	-	-	1.1	0.3	9.1	4.7	1.9	3.7	3.7	4.4	الطلع
5.9	3.0	2.3	1.8	1.6	2.2	1.9	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	اللبان
0.6	0.3	0.9	0.6	0.8	0.8	0.6	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الكاكيموت
59.8	66	87.7	37.5	41.8	76	30.5	29.7	29.5	27.9	19.8	11.2	11.9	30.4	16.7	15.9	16.5	15.7	8.0	الجملة

المصدر: جمهورية السودان، التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، سنوات متعددة

جدول (5) قيمة صادرات الصمغ العربي ونسبة مساهمته في الصادرات (2000-2018م) - مليون دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	23.1	24.3	30.1	35.4	60.6	108	50.2	51.9	60.9	33	23.8	81.8	67.1	135	97	112	98.3	115	117
النسبة %	1.2	1.4	1.7	1.4	1.6	2.2	0.9	0.6	0.5	0.4	0.2	0.9	1.7	2.8	2.2	3.5	3.2	2.8	3.4

المصدر: جمهورية السودان، التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، سنوات متعددة

جدول (7) أعداد الثروة الحيوانية للفترة (2000 – 2018م) - مليون رأس

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأبقار	37	38	39	40	40	41	41	41	42	42	42	30	30	30	30	30	31	31	31
الضأن	46	48	48	49	49	50	51	51	51	52	52	39	40	40	40	40	41	41	41
الماعز	38	40	41	42	42	43	43	43	43	43	44	31	31	31	31	32	32	32	32
الإبل	3	3.1	3.3	3.5	3.6	4	4	4.3	4.4	4.5	4.6	4.7	4.8	3.8	3.8	5	4.8	4.8	4.9
الجملة	124	129	132	133	134	136	139	139	140	141	142	104	105	106	106	107	108	108	109

المصدر: جمهورية السودان، التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، سنوات متعددة

جدول (8) إنتاج اللحوم ومشتقاتها للفترة (2000 – 2018م) - ألف طن

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
اللحوم	-	-	1.6	1.6	1.6	1.7	1.7	1.8	1.8	1.8	1.9	1.4	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.6	1.6
الألبان	-	-	7.2	7.3	7.4	7.5	7.5	7.5	7.3	7.4	7.4	4.2	4.3	4.4	4.5	4.5	4.6	4.6	4.6
الأسماك	-	-	60	68	70	65	67	68	70	70	72	72	45	55	91	96	98	38	42
الدواجن	-	-	18	20	22	24	24	26	27	28	30	40	40	45	60	70	75	68	70
البيض	-	-	22	25	28	30	30	31	32	32	35	38	87	89	50	57	60	63	65

المصدر: جمهورية السودان، التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، سنوات متعددة

جدول (9) قيمة الصادرات ونسبة مساهمة اللحوم المصدر والحيوانات الحية خلال الفترة (2000م - 2018م) - مليون دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
اللحوم	18	14	15	22	18	18	5	3	0.4	11	44	7	38	16	20	70	37	61	67
المساهمة	0.9	0.8	0.8	0.8	0.5	0.4	0.1	0.0	0.0	0.1	0.4	0.1	0.9	0.3	0.5	2.2	1.2	1.5	9.8
الحيوانات	65	2	3	98	138	115	122	81	46	180	136	295	372	594	793	804	713	834	865
المساهمة	3.7	0.1	2.5	3.8	3.7	2.4	2.2	0.9	0.4	2.2	1.2	3.1	9.1	12	18	25	23	21	3.7

المصدر: جمهورية السودان، التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، سنوات متعددة

جدول (10) تطور إنتاج النفط الخام للفترة (2000 – 2018م) – ألف طن متري

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإنتاج	64	80	86	96	77	103	133	177	169	173	169	144	37	45	29	29	34	30	28
النمو%	-	26	7.4	11	(20)	34	28	33	(4)	2.8	(3)	(32)	(67)	(21)	(36)	(2)	(5)	(9)	(7)

المصدر: جمهورية السودان، التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، سنوات متعددة

جدول (11) قيمة صادرات البترول الخام ونسبة مساهمة في إجمالي الصادرات للفترة (2000 - 2018م) - مليار دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	1.2	1.3	1.3	1.9	2.9	3.9	4.7	8	10	6.8	9.4	7	0.6	1.6	1.1	0.5	0.2	4.1	0.5
المساهمة %	67	75	75	76	78	81	83	90	93	83	82	37	17	34	27	18	9	10	25

المصدر: جمهورية السودان، التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، سنوات متعددة

جدول (12) إنتاج المعادن خلال الفترة 2007 – 2018م - بالطن

المعدن	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ذهب	2.7	2.3	1.9	34	38	44.5	70	73.3	82.14	93.4	107.3	93.6
الكروم	58345	2709.4	14087	56823	64128	18300	30870	60000	15813	3862	32000	27000
المنجنيز	400	-	500	37899	-	-	3250	20000	31400	9800	-	-

المصدر: جمهورية السودان، التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، سنوات متعددة

جدول (13) قيمة صادرات الذهب ونسبته في الصادرات (2000 – 2018م) - مليون دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	46	44	-	58	50	64	64	63	122	403	1018	1441	2158	1048	1271	725	1044	1558	832
المساهمة %	2.5	2.6	-	2.3	1.3	1.3	1.1	0.7	0.9	4.9	8.9	15	53	22	28	23	33	37	31

المصدر: جمهورية السودان، التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، سنوات متعددة